الأمم المتحدة

A/58/230

الجمعية العامة

Distr.: General
7 August 2003
Arabic
Original: Chinese/English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وجهت إليكم غامبيا، بالإضافة إلى بضعة بلدان أخرى، رسالة (A/58/197)، تطلب فيها إدراج بند تكميلي، بعنوان ''مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة''، في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وبناء على تعليمات من حكومتي، وبموجب هذه الرسالة، أبين رسميا موقفنا على النحو التالي:

١ - قامت البلدان الآنفة الذكر مرة أخرى، في تحد لقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، بإثارة ما يسمى مسألة ''تمثيل تايوان في الأمم المتحدة'' أمام الجمعية العامة هذا العام. والمقصود من وراء هذا العمل هو إيجاد ''بلدين يحملان اسم الصين'' أو ''بلد باسم الصين والآخر باسم تايوان'' ممثلين في هذه المنظمة. ولا يعد هذا مجرد انتهاك صارخ لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإنما أيضا تحديا سافرا لمبدأ الصين الواحدة الذي يعترف به المجتمع الدولي على نطاق واسع. وتدين الحكومة الصينية هذا التعدي البالغ على الشؤون الداخلية للصين وتعارضه معارضة حازمة.

٢ - وتعتبر تايوان جزءا لا يتجزأ من إقليم الصين منذ أمد بعيد. وقد أكد كل من إعلان القاهرة لسنة ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام لسنة ١٩٤٥، بوضوح لا جدال فيه، سيادة الصين على تايوان، بوصفها مسألة من مسائل القانون الدولي. إذ لا يوجد في العالم سوى

* A/58/150.

080803 080803 03-46155 (A)

صين واحدة، ويشكل كل من الجزء القاري وتايوان بعضا من هذه الصين الواحدة، ولا تحتمل سيادة الصين وسلامة أراضيها أي انقسام. واليوم، يقيم أكثر من ١٦٠ بلدا علاقات دبلوماسية مع الصين، ويعترفون جميعا بمبدأ الصين الواحدة، الذي يعتبر توجها تاريخيا يقف صامدا أمام أي شخص وأية قوة. وهذه حقيقة موضوعية لا يستطيع أي شخص تغييرها.

٣ - ومنذ زمان يعود إلى عام ١٩٧١، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السادسة والعشرين، وبأغلبية ساحقة، القرار التاريخي ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي وضع حلا نهائيا للمسائل السياسية والقانونية والإجرائية المتعلقة بموضوع تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وجاء هذا القرار تعبيرا عن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانعكاسا لتطلعات عدد ضخم من الدول الأعضاء، وتعزيزا لمكانة الأمم المتحدة العالمية. ومنذ اليوم الذي استعادت فيه جمهورية الصين الشعبية حقوقها المشروعة في الأمم المتحدة، أولت حكومة جمهورية الصين الشعبية أهمية كبرى لمسألة كفالة مشاركة جميع الصينيين، بما في ذلك أبناء جلدتنا في تايوان بطبيعة الحال، في أنشطة الأمم المتحدة، وتمتعهم بفوائدها، وعملت من أجل تحقيق ذلك. وعليه، لا توجد ببساطة أية مسألة مما تسمى ''تمثيل تايوان في الأمم المتحدة''، ولا جدوى من محاولة تحريف، أو حتى إنكار، قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦).

٤ - والأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتألف من دول ذات سيادة. وتايوان، باعتبارها جزءا من الصين، ليست مؤهلة للمشاركة، تحت أي مسمى مهما كان شأنه، وبأية ذريعة مهما كانت، في عمل وأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ولن تسمح أية دولة ذات سيادة في العالم لإحدى محافظاتها أو إحدى مناطقها بالمشاركة في عمل وأنشطة الأمم المتحدة، وهي المؤسسة المكونة من دول ذات سيادة فقط. وظلت جميع اللجان الرئيسية لدورات الجمعية العامة المتعاقبة، منذ عام ١٩٩٣، ترفض رفضا باتا إدراج المسألة المسماة ''مشاركة'' تايوان في الأمم المتحدة، في جدول أعمال الجمعية العامة. ويوضح هذا تماما أن إثارة المسألة المسماة ''مشاركة'' تايوان في الأمم المتحدة، في أية صورة كانت، لن تجد الدعم من عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٥ - ويعتبر التايوانيون من أبناء جلدتنا أفرادا في الأسرة الكبيرة للأمة الصينية. وفي أعقاب انتشار وباء السارز، اتخذت حكومة الصين المركزية، التي أبدت اهتماما كبيرا بالمسألة، عددا من التدابير الرامية إلى تبادل الخبرات والتعاون التقني بين الجانبين عبر مضيق تايوان. وتقاسمت الوكالات المعنية بالصحة في الجزء القاري، مع نظرائها في تايوان، المعلومات المتعلقة بالطرق الفنية للوقاية ضد السارز ومعالجته، وكذلك السياسات المتعلقة بالوباء، وناقشت معهم

التدابير المتعلقة بمنعه والوقاية منه، مما أدى إلى إحراز نتائج جيدة جدا. ووافقت حكومة الصين المركزية على أن ترسل منظمة الصحة العالمية خبراء للتحقيق في حالة السارز في تايوان، وأعقبت ذلك بموافقتها على مشاركة خبراء تايوان الطبيين في المؤتمر العالمي المتعلق بالسارز، المعقود في حزيران/يونيه هذا العام، تحت رعاية منظمة الصحة العالمية.

إن شعب التايوان هم أبناء جلدتنا الذين تربطنا بهم صلة الدم، ولا أحد في العالم يُعنى بمسألة صحتهم وسلامتهم أكثر منا. وقد حرضت سلطات تايوان، بسبب دوافع خارجية، عددا قليلا من البلدان على جعل موضوع السارز مسألة سياسية. وهذا فعل لا أخلاقي كما يفتقر إلى الكياسة أيضا.

٦ - إن قضية تايوان مسألة صينية داخلية بحتة. وسيخدم إيجاد حل باكر لقضية تايوان وتحقيق التوحد الكامل في دولة أم المصالح الأساسية لشعب الصين بأكمله، بما في ذلك مواطنونا في تايوان، كما يعكس التطلعات المشتركة لجميع الصينيين، من كان منهم في الداخل أو الخارج. ولكي يتحقق التوحد في دولة أم، أتى السيد دينغ خياوبنغ بمفهوم مبتكر هو ''إعادة التوحيد السلمي في بلد واحد ذي نظامين''، الذي أصبح إحدى السياسات الرسمية الأساسية للصين. وقدم السيد جيانغ زيمين ''مقترح الثماني نقاط بشأن إقامة علاقات عبر المضيق وتعزيز إعادة التوحد السلمي في الدولة الأم''. وتعتبر سلاسة عودة هونغ كونغ وماكاو إلى حضن الدولة الأم دليلا على الإمكانية القوية لتحقيق سياسة ''بلد واحد ذي نظامين''. ويشكل الالتزام بمبدأ الصين الواحدة أساس إقامة العلاقات عبر المضيق وتحقيق إعادة التوحيد بالطرق السلمية. وأفضل الطرق لإعادة التوحيد فيما بين شقي مضيق تايوان هو ''بلد واحد ذو نظامين''. وتستطيع تايوان، عقب إعادة توحيدها مع الجزء القاري، الاحتفاظ بنظامها الاجتماعي القائم بدون تغيير، والتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي. ويستطيع مواطنونا في تايوان الإبقاء على طريقة حياتهم بدون تغيير، وسيتلقون ضمانات كاملة لحقوقهم الحيوية. وسيتمتعون بالسلام الدائم. وتستطيع تايوان الاعتماد حقيقة على الجزء القاري باعتباره المنطقة المساعدة لنموها الاقتصادي، وتكسب بذلك مساحة واسعة للتنمية. ويستطيع مواطنونا في تايوان الانضمام إلى شعب الجزء القاري في ممارسة الحق في إدارة البلد وفي الحصول على حصتهم في الكرامة والشرف اللذين تضفيهما الدولة الأم الكبرى على مواطنيها في المجتمع الدولي.

٧ - ويندرج احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ضمن المبادئ الهامة لميثاق الأمم المتحدة التي تحظى بالتقدير لدى جميع بلدان العالم. وتلتزم الصين بصرامة بهذه المبادئ في علاقاتها الدولية. و لم تفعل الصين أي شيء يضر بمصالح العدد

القليل من البلدان المشار إليها أعلاه، لكن ما كانت تفعله هذه البلدان فيما يتصل بمسألة تايوان هدد المصالح الوطنية للصين وأذى مشاعر الشعب الصيني. ونحن نحث هذه البلدان بقوة على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وبقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وعلى الانضمام إلى المجموعة الكبرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نقدر الموقف العادل الذي اتخذته الأمم المتحدة والعدد الأكبر من الدول الأعضاء فيها فيما يتصل بالالتزام بمبدأ الصين الواحدة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن فهم ودعم الأمم المتحدة وهذه الدول الأعضاء للحكومة الصينية والشعب الصيني سيظلان على حالهما، دعما لقضيتنا العادلة المتعلقة بحماية سيادة الدولة وسلامة أراضيها.

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٢٤ من جدول أعمالها المؤقت.

(توقيع) وانغ **غوانغيا**
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة